



www.nhrc-qa.org

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

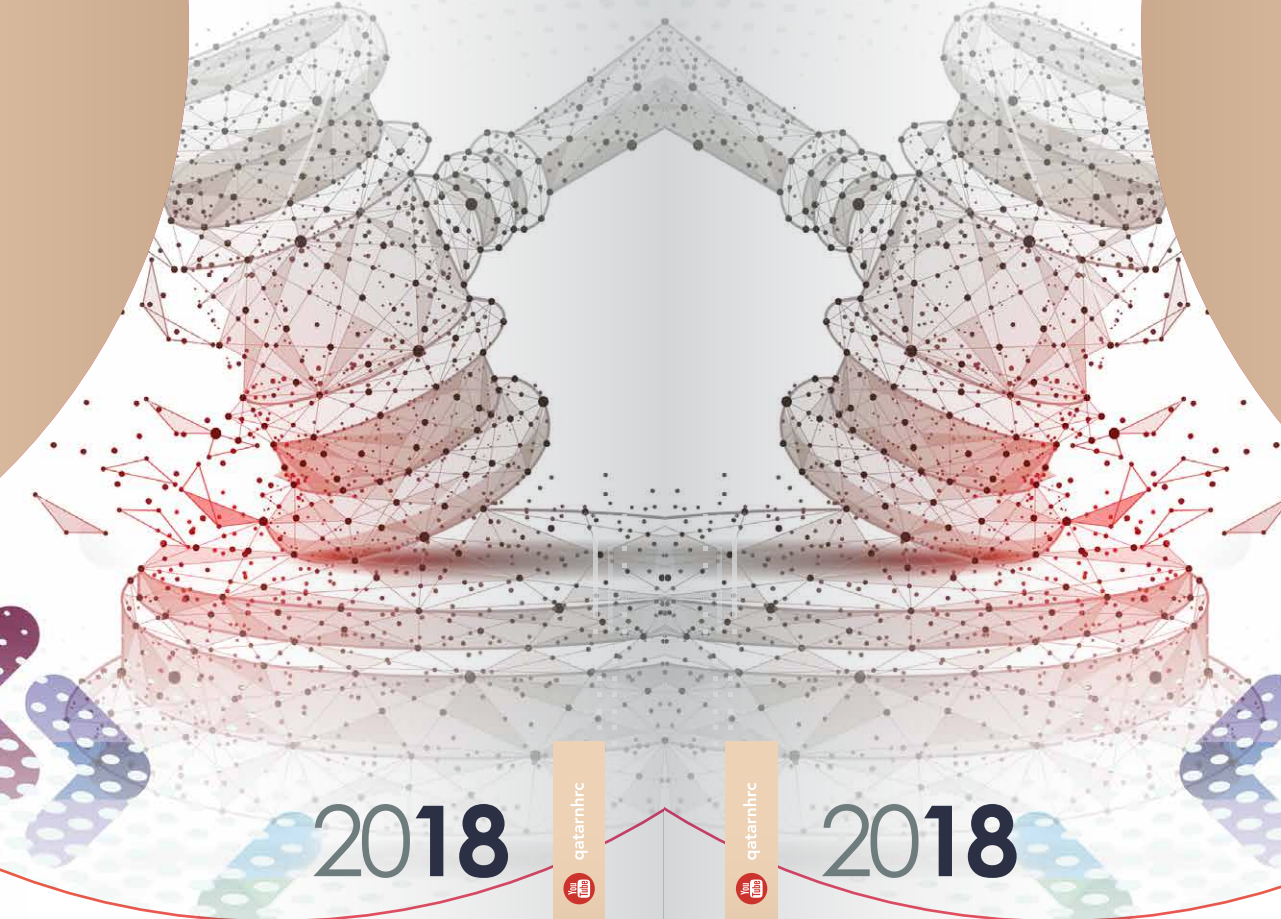
NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

www.nhrc-qa.org



On June 5, 2017, the Qatari people has been awakened up to the announcement by the blockading countries (United Arab Emirates - Kingdom of Saudi Arabia - Kingdom of Bahrain and Egypt) of severing diplomatic relations with the State of Qatar. These countries also ordered their nationals to leave Qatar and requested all Qatari citizens or residents to leave their territories within 14 days. All flights from and to Qatar were banned, and the Kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates and Bahrain closed their air and sea spaces and land ports. This has affected the Qatari citizens and even residents of Qatar. These effects are highlighted in a series of 9 brochures covering the various violations; prepared by the division of Studies and Research of the Programs and education department at the National Human Rights Committee (NHRC) in Qatar.

بتاريخ ٥ يونيو ٢٠١٧ استفاق الشعب القطري على اعلان حكومات دول الحصار وهي: (الامارات العربية المتحدة - المملكة العربية السعودية - مملكة البحرين و جمهورية مصر العربية) قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر وأمرت رعاياها بمغادرة قطر، وطلبت من جميع المواطنين القطريين المقيمين أو الوافدين بمغادرة أراضيها خلال ١٤ يوم، وتم حظر كافة الرحلات من وإلى قطر واغلاق كل من المملكة العربية السعودية والامارات والبحرين مجالاتها الجوية والبحرية ومنافذها البرية، مما انجر عنه آثار على جملة من حقوق المواطنين القطريين، وحتى المقيمين في دولة قطر، وسوف يتم ذكر هذه الآثار في سلسلة تتكون من ٩ بروشورات قام بإعدادها قسم الدراسات والبحوث، ادارة البرامج والتثقيف، بحيث يتناول كل بروشور آثار حق من هذه الحقوق المنتهكة.



٥ يونيو ٢٠١٧

June 05, 2017

2018

2018

آثار الحصار على الحق في التقاضي

EFFECTS OF THE BLOCKADE on the 'right to litigation'

فريج عبد العزيز، تقاطع ناصر بن خالد، خلف محطة بترول الدوحة
nhrc@nhrc-qa.org ٠٠٩٧٤٤٤٠٤٨٨٤٤ ٠٠٩٧٤٦٦٦٦٦٦٣ الخط الساخن: ٠٠٩٧٤٤٤٠٤٨٨٤٤



qatarnhrc @qatarnhrc nhrcqatar qatarnhrc



Fereej Abdulaziz, Nasser Bin Khalid Intersection, Opposite Doha Petrol Station, Otabi Tower
nhrc@nhrc-qa.org 00974 4404 8844 Hot Line 00974 6662 6663

qatarnhrc @qatarnhrc nhrcqatar qatarnhrc

Introduction

The 'right to litigation' guarantees responsibility and accountability, contributes to facing human rights abuses and injustice by means of legal instruments, and grants victims of human rights violations the right to recover those rights through national justice. Without recovery of these basic rights, all rights become meaningless. This right constitutes a foundation for other human rights and a human rights agenda.

The right to litigation allows judges or lawyers to resolve disputes and achieve justice in society. If a civil right is violated, litigation will allow for facing the violation. For example, the right to litigation may be used to earn compensation for damage to the right to dispose of ownership or property.

مقدمة

يضمن الحق بالتقاضي تحمل المسؤولية والمساءلة، ويساهم بمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والظلم باستخدام أدوات قانونية، ويمنح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان العدالة الحق باسترداد تلك الحقوق من خلال القضاء الوطني، ودون استرداد تلك الحقوق الأساسية تصبح جميع الحقوق دون معنى، ويشكل هذا الحق قاعدة لسائر حقوق الإنسان الأساسية، وأجندة عمل خاصة بحقوق الإنسان.

يسمح الحق بالتقاضي الجهات المعنية سواء القضاة أو المحامين بحل الخلافات، وتحقيق العدالة في المجتمع، فإذا تم انتهاك حق من الحقوق المدنية، فإن دعم الحق بالتقاضي سيسمح بمواجهة أي انتهاك، فعلى سبيل المثال يمكن استخدام الحق بالتقاضي لكسب التعويض عن الأضرار بالملكية أو الممتلكات.

تعريف الحق في التقاضي

يجب أن يكون الوصول إلى العدالة المدنية شاملاً ومتاحاً وممكناً ومعقول التكاليف (من الممكن تحملها)، ويمكن تحقيقه لجميع المواطنين، لذا يحتاج الحق في التقاضي إلى أن يكون سهل المنال، ويمكن تحمل نفقته بحيث لا ينكر أي شخص حقوقه بسبب منزلته الاجتماعية أو المادية. مجلسدا الحق في محاكمة عادلة، وهذا القانون محمي في القانون الدولي، ويضمن تساوي الحق في الترافع العادل والعام أمام قضاء مستقل ومؤهل وحيادي.

التزامات الدول ازاء الحق في التقاضي

تكفل الدساتير وإعلانات حقوق الإنسان الدولية جميعاً الحق في التقاضي، بل هو حق أساسي ينبغي احترامه، ويعد البعض حقاً طبيعياً قبل وجود التشريعات الوطنية والدولية، ويعد من أهم الوسائل الفاعلة لضمان التمتع بالحقوق الأساسية والمدنية، ولا شك أن المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تتماشى مع ما نصت عليه الفقرة (ج) من المادة (٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة؛ التي أشارت بأن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفرق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً، ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً المرجع الأساسي لجميع الحقوق ومنها الحق في التقاضي، إذ جاء في المادة الثانية منه: "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دون تمييز من أي نوع"، ويعني ذلك أن الإعلان قد ضمن لكل شخص حق التمتع بالحقوق الواردة فيه، وأهمها الحق في التقاضي، وقد نصت المادة (٨) منه أيضاً على أنه: "لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه من أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون".

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فقد نصت المادة الثانية فقرة ثالثة أن "كل فرد من حقه اللجوء للأجهزة القضائية..." كما نصت المادة الثامنة على أنه: "تتعهد كل الأطراف في هذا العهد بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه وحرياته المعترف بها في هذا العهد". أما الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادرة في ١٩٦٥/١٢/٢٢، فقد نصت المادة السادسة منها: "تكفل الدول الأطراف لكل إنسان داخل في ولايتها حق الرجوع إلى المحاكم الوطنية وغيرها من مؤسسات الدولة المختصة لحماية ورفع الحيف عنه، على نحو فعال وكذلك حق الرجوع إلى المحاكم المذكورة التماسا لتعويض عادل مناسب أو ترضية عادلة مناسبة من أي ضرر لحقه كنتيجة لهذا التمييز".

انتهاك دول الحصار للحق في التقاضي

نظراً لتبعات الحصار المفروض على دولة قطر، لم يستطع المواطنون والمقيمون المتضررون اللجوء إلى محاكم دول الحصار، نظراً لحرمانهم من الحق التنقل والحركة وإجبارهم على مغادرة دول الحصار، وسبب ذلك الكثير من الانتهاكات والمخالفات التي تستوجب اللجوء إلى القضاء المحلي لتلك الدول لمعالجتها، ومن هذه الانتهاكات:

- انتهاك الحق في الملكية: لمن لهم أملاكاً وأعمالاً تجارية بسبب أعمالهم السابقة أو الميراث، ومنعوا من إتمام إجراءات التقاضي، أو استكمال مجريات القضايا السابقة التي كانت مرفوعة لديهم.

- الحق في التعليم: للطلاب المتضررين من قرارات دول الحصار، وتعرضوا لانتهاكات نتيجته، فمنهم من دفع رسوم الدراسة، ورسوم البقاء في هذه الدول ولم تسترد حقوقه.

- حجوزات الفنادق والطيران التي تمت سابقاً، فلم يتمكن الضحايا من استرداد حقوقهم أو التعويض عنها.

وقد رصدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان انتهاكات جسيمة للحق في التقاضي، ومن أبرز أوجهه: إعاقة المواطنين القطريين والمقيمين في دولة قطر من ممارسة حقهم في التقاضي أمام محاكم دول الحصار وتحديدًا بدولتي الإمارات والسعودية، فلم يسمح لهم من الحضور أمام المحاكم نتيجة منعهم من دخول دول الحصار بما يمثل انتهاكاً لحقهم في التقاضي، وما يرتبط به من حقوق كالحق في الدفاع، وتعرض وكلائهم القانونيين للمنع والإعاقة، ووضع الصعوبات أمامهم لمباشرة الدعاوى نيابة عنهم.

ترفض مكاتب المحاماة في دول الحصار توكيل المتقاضين القطريين والمقيمين لهم، وتتقاعس عن متابعة القضايا الموكلة بها بالفعل، ولا تنفذ الأحكام الصادرة لصالح المواطنين القطريين، إضافة إلى إلغاء الأحكام الصادرة لصالح المواطنين القطريين والمقيمين نتيجة عدم تمكنهم من مباشرة دعاويهم وممارسة حقهم في التقاضي وفي الدفاع.

الحالة الأولى

ذكر السيد (إ. ع.) الذي يحمل الجنسية القطرية، مواليد عام ١٩٦٤ للجنة الوطنية لحقوق الإنسان: " لدي أملاك من أراض وعقارات وسيارات خاصة بي في دولة الإمارات، ورتب علي ضرورة متابعة هذه الأملاك والحصول على عوائد مالية ومتابعة اللجان والتنظيمات الإدارية الخاصة بالعقارات، ولكن بسبب الحصار ومنع مواطني دولة قطر من دخول دول الحصار سبب لي الأضرار التالية: غرامات وتأخر الانتفاع بالمرافق، تجميد العقارات مما يسبب أضرار مالية كبيرة، خسارة شهرية بما يقارب ٤٠ الف ريال، خسارة تجارية وتفق ١٦ مليون درهم إماراتي".

الحالة الثانية

السيد (ب. ث. أ. م.) قطري الجنسية، تقدموا بشكاوهم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان: " ورثنا من والدنا المتوفى عدة عقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة (الشارقة) ومازالت العقارات باسم والدنا المتوفى ولم تنتقل الملكية إلى الآن، وتوجد دعوى تنفيذية، كما توجد أيضاً مبالغ قرابة ١٣٣ مليون درهم، علماً بأن العقارات في منطقة الصناعية وبعضها مؤجرة".

(B., Th., A. and M.), Qatari nationals, submitted their complaint to the National Human Rights Committee: "We have inherited from our deceased father several properties in the United Arab Emirates (Sharjah) and the real estate is still in the name of our deceased father. The ownership has not yet been transferred. There is an executive lawsuit that entails about 133 million Dirhams, noting that the property is in the industrial area and some of it is leased."

- The right to education: of students affected by the decisions of the countries of the blockade, and who were subjected to violations as a result. Some of them already paid tuition fees, and the fees to stay in these countries, but did not recover their rights.

- Hotel and flight bookings made previously, where victims were unable to recover or receive compensation for their rights.

The National Human Rights Committee monitored grave violations of the right to litigation. The most prominent aspects of these violations are: preventing Qatari nationals and residents of the State of Qatar from exercising their right of legal recourse before the courts of the blockade states, specifically the UAE and Saudi Arabia. They were not allowed to attend courts because they were not allowed to enter these countries. This is a violation of their right to due process, and the associated rights, such as the right to defence. Their legal representatives were also prevented from initiating proceedings on their behalf.

The law firms in the blockade countries refuse to empower Qatari litigants and residents. They fail to follow up on the cases they are already entrusted with. The rulings issued in favour of Qatari citizens are not implemented, in addition to the annulment of rulings issued in favour of Qatari citizens and residents because such litigants were unable to follow up on their lawsuits.

Cases of violation of the 'right to litigation'

All constitutions and international human rights declarations guarantee the right to litigate; it is a fundamental right that should be respected, and which some establish as a natural right before the existence of national and international legislation. It is one of the most effective means of guaranteeing the enjoyment of basic and civil rights. The principles contained in the Universal Declaration of Human Rights are in line with Article 55 (c) of the Charter of the United Nations, which promotes "universal respect for, and observance of, human rights and fundamental freedoms for all without distinction as to race, sex, language, or religion," and that no distinction shall be made between men and women. The Universal Declaration of Human Rights is also considered the primary reference to all rights, including the right to litigation. Article 2 states: "Everyone is entitled to all the rights and freedoms set forth in this Declaration, without distinction of any kind." This means that the Declaration guarantees that everyone will enjoy the rights therein. Article 8 thereof provides that: "Everyone has the right to an effective remedy by the competent national tribunals for acts violating the fundamental rights granted him by the constitution or by law."

Case (1)

Mr. (E.A.), who holds Qatari citizenship and was born in 1964, said to the National Human Rights Committee. "I have 2 plots of land, property and private cars in the UAE, and I have to follow up on these properties and get financial returns. I also have to follow up with the administrative committees and regulations for real estate. However, the blockade and the prevention of the citizens of the State of Qatar from entering these countries, caused me the following damages: fines and delays in the access of facilities, freezing property causing great financial damage, a monthly loss of about 40 thousand Riyals, and a loss of business that exceeds 16 million Dirhams."

Definition of the 'right to litigation'

Access to civil justice must be comprehensive, available, financially affordable and accessible to all citizens. The right to litigation must therefore be accessible and affordable so that no one is denied this right due to social or financial status, and this will entail a fair trial. This law is protected in international law and guarantees the equal right to a fair and public hearing before an independent, competent and impartial judiciary.

States' obligations with regard to the 'right to litigation'

All constitutions and international human rights declarations guarantee the right to litigate; it is a fundamental right that should be respected, and which some establish as a natural right before the existence of national and international legislation. It is one of the most effective means of guaranteeing the enjoyment of basic and civil rights. The principles contained in the Universal Declaration of Human Rights are in line with Article 55 (c) of the Charter of the United Nations, which promotes "universal respect for, and observance of, human rights and fundamental freedoms for all without distinction as to race, sex, language, or religion," and that no distinction shall be made between men and women. The Universal Declaration of Human Rights is also considered the primary reference to all rights, including the right to litigation. Article 2 states: "Everyone is entitled to all the rights and freedoms set forth in this Declaration, without distinction of any kind." This means that the Declaration guarantees that everyone will enjoy the rights therein. Article 8 thereof provides that: "Everyone has the right to an effective remedy by the competent national tribunals for acts violating the fundamental rights granted him by the constitution or by law."

The International Covenant on Civil and Political Rights, Article 2, paragraph 3 states that "everyone has the right to appeal to judicial bodies ..." Article 8 states: " Each State Party to the present Covenant undertakes to ensure that any person whose rights or freedoms as herein recognized are violated shall have an effective remedy." Article 6 of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, adopted on 22 December 1965, states: "States Parties shall assure to everyone within their jurisdiction effective protection and remedies, through the competent national tribunals and other State institutions, against any acts of racial discrimination which violate his human rights and fundamental freedoms contrary to this Convention, as well as the right to seek from such tribunals just and adequate reparation or satisfaction for any damage suffered as a result of such discrimination."

The violation of the 'right to litigation' by the blockade countries

Due to the repercussions of the blockade imposed on the State of Qatar, citizens and affected residents have not been able to resort to the courts of the blockade states, because they are deprived of the right of movement and forced to leave these countries. This has caused many violations that require resorting to the local jurisdiction of these States to deal with them. Such violations include:

- Violation of the right to property: of those who have property and business resulting from their past work or inheritance. They were prevented from completing the proceedings of litigation, or completing the proceedings of the previous cases that were under hearing.